

جمهورية مصر العربية



وزارة التخطيط

جمهورية مصر العربية

وزارة التخطيط

الإدارة المركزية للحسابات القومية

استراتيجية تطبيق
نظام الحسابات القومية
2008
فى مصر

امانى عبد الخالق خليل
رئيس الادارة المركزية للحسابات القومية
وزارة التخطيط

مقدمة

تعتبر الحسابات القومية من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، حيث أنها تعتبر وسيلة و إطار منهجي صمم خصيصا لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي و عرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة تصلح أساسا لتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة و ترشيد عملية رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات

تطبيق النظام ومراحل تنفيذه في مصر

كانت الحسابات القومية تعد في كل من وزارة التخطيط وفقا للنظام الفرنسي والجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء وفقا لنظام 1968 وقد ترتب على ذلك العديد من الاختلافات و التناقضات وقد كانت هناك تاخير عن الفترة المرجعية فشكلت عدة لجان مع منظمات دولية ومن اهمها مشروع للمعونة الامريكية باسم مشروع DATA والذي بدأ في عام 2000 وذلك لتقييم وضع الحسابات القومية في مصر والتي انتهت الى بعض التوصيات وعلى راسها توحيد العمل بالحسابات القومية في ادارة واحدة بوزارة التخطيط والعمل على تطبيق نظام الامم المتحدة للحسابات القومية 1993

وبدأت وزارة التخطيط الاتصال بالجهاز والوزارات المختلفة للربط بين الوزارة وهذه الجهات بالاضافة الى العديد من الدورات التدريبية لكوادر الحسابات القومية سواء دورات لغة انجليزية وكمبيوتر وحسابات قومية بقيادة الاستاذ قطب سالم وتم تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 في الادارة المركزية للحسابات القومية وتم اختيار عام 1996/1995 للبدء في تنفيذ مراحل تركيب الحسابات الجارية بالاضافة الى حساب راس المال من ضمن حسابات التراكم

هيكل الادارة المركزية للحسابات القومية

1- الادارة العامة للحسابات الاقتصادية والاجتماعية وتنقسم الى :

1-ادارة الحسابات الاقتصادية والحسابات التابعة

2- ادارة الحسابات الاجتماعية

2- الادارة العامة للاحصاءات الاقتصادية

1- ادارة احصاءات الدخل والاستهلاك والنواتج القومي

2-ادارة احصاءات النمو الاقتصادي

3- الادارة العامة لنشر البيانات والمؤشرات الاقتصادية

1- ادارة نشر الانتاج والنواتج

2- ادارة نشر الحسابات

مجال التطبيق العملي للنظام ومراحل تنفيذه

بدأت وزارة التخطيط عملية تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 في مطلع عام 1999 في الادارة العامة للحسابات القومية بوزارة التخطيط وقد تم اعداد اطارا مرحليا لتطبيقه حيث تم اختيار عام 1996/1995 للبدء في تنفيذه بالاسعار الجارية وتحديد مراحل لتركيب الحسابات على ان تغطي المرحلة الاولى تركيب الحسابات الجارية بالاضافة الى حساب راس المال من ضمن حسابات التراكم على ان تشمل المرحلة التالية

مصفوفة العرض والاستخدام وجدول المدخلات والمخرجات وكذلك تركيب مجموعة حسابات التراكم والميزانيات واعداد التقديرات بالاسعار المثبتة على ان تكون المرحلة الثالثة تبني بعض الموضوعات الخاصة بالحسابات التابعة ومن اهمها الحسابات التابعة للسياحة وفيما يلي اهم الاعمال التي تمت :

- تركيب نشرات سنوية تضم مجموعة الحسابات الجارية بالاضافة لحساب راس المال من عام 1996/1995 حتى عام 2011/2010 وذلك بالاسعار الجارية
- تركيب نشرات حسابات قومية ربع سنوية وسنوية تضم الحسابات الجارية بالاضافة لحساب راس المال لعام 2011/2010 وكذلك 2012/2011 بالاسعار الثابتة
- تركيب المجاميع الاقتصادية (الناتج والانتاج والانفاق) الربع سنوية والسنوية بالاسعار الثابتة والجارية طبقا للتصانيف الدولية
- تركيب الرقم القياسي للانتاج والذي يضم اهم الانشطة الاقتصادية منها قناة السويس - السياحة - التشييد - الكهرباء - الصناعة التحويلية - استخراجات البترول والغاز- تكرير البترول بصفة شهرية
- تركيب جدولى العرض والاستخدام لكل من عام 1996/1995، 2001/2000، 2009/2008
- تركيب جدول المدخلات والمخرجات لكل من عام 1996/1995، 2001/2000، 2009/2008
- الاشتراك فى معيار الخاص لنشر البيانات مع صندوق النقد الدولى (SDDS) منذ يناير 2005
- الاشتراك فى برنامج المقارنات الدولية مع دول افريقيا واسيا وذلك فى الدورتين 2011، 2005
- تركيب الحسابات التابعة للسياحة بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزى ووزارة السياحة وذلك للاعوام 2011، 2010، 2009 جارى تركيب 2012
- الرد على الاستبيانات الداخلية والمنظمات والجهات الخارجية نظرا لان وزارة التخطيط هى الجهة الرسمية المسنولة عن بيانات الحسابات القومية
- تدريب العاملين الجدد على نظام الحسابات القومية 1993 و يليه 2008

القطاعات المؤسسية

تم تركيب حسابات القطاعات المؤسسية وذلك وفقا لنظام الحسابات القومية 2008

- قطاع المشروعات الغير مالية الذى يضم كل من القطاع العام والهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص المنظم والاستثمارى
- قطاع المشروعات المالية ويضم القطاع العام والهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص
- قطاع الحكومة العامة ويضم الحكومة المركزية والمحلية والهيئات الخدمية
- قطاع الهيئات التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات
- القطاع العائلى (يشمل المشروعات غير المنظمة)
- بالاضافة الى قطاع العالم الخارجى

التصانيف المستخدمة

التصنيف الصناعى الدولى الموحد ISIC Rev.4

تصنيف الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة حسب التصنيف الوظيفي COFOG وحسب النشاط الاقتصادى

تصنيف الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات حسب الغرض COICOP

تصنيف المعاملات فى نظام الحسابات القومية 1993 ومن بعده 2008.

تصنيف المتعاملين في نظام الحسابات القومية 1993 ومن بعده 2008.

النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية HS.

التصنيف المركزي للمنتجات CPC Ver.2

تصنيف الانفاق للهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات وحسب الغرض COPNI

المنهجية المستخدمة

منهج الانتاج هو المستخدم في احتساب القيمة المضافة لكل من القطاعات الاقتصادية (المشروعات المالية والغير مالية) الرئيسية والفرعية

كما تم تقدير الانتاج بالنسبة لقطاع الحكومة العامة والهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات باحتساب مكونات التكلفة (تعويضات العاملين+الاستهلاك الوسيط+صافي الضرائب+الاهلاك)

كما ان مجموع الانفاق الاستهلاكى للحكومة والهيئات مطروح منه المبيعات المسوقة والغير مسوقة يساوى الانفاق الاستهلاكى النهائى لهما كما تم تقسيم انفاق الحكومة الى فردى وجماعى

ويتم تقدير الناتج المحلى الاجمالى عن طريق عوائد عوامل الانتاج وبذلك قد استخدمت الثلاث مناهج

مصادر البيانات

- الجهاز المركزى للإحصاء وهو الجهة المسؤولة عن مد الادارة بكل النشرات التي تخدم الحسابات القومية بناء على اتفاقية التعاون بين الوزارة والجهاز ومنها :
 - نشرة الانتاج الصناعى السنوى قطاع عام وخاص
 - نشرة التشييد والبناء قطاع وخاص
 - نشرة تجارة الجملة والتجزئة قطاع وخاص
 - نشرة الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية
 - نشرة الانتاج الزراعى
 - نشرة الكهرباء
 - نشرة المياه
 - نشرات مالية واقتصادية تغطى باقى الانشطة
 - بحث الدخل والانفاق
- وزارة المالية
 - الحسابات الختامية للحكومة العامة والمحليات والهيئات الخدمية والاقتصادية
 - تفاصيل الضرائب الغير مباشرة والمباشرة
 - تفاصيل الاعانات

• البنك المركزي

يوفر بصفة دورية ميزان المدفوعات الذي يعتبر المصدر الوحيد لتركيب قطاع العالم الخارجي (بقية العالم)

وفق الدليل الخاص بذلك (دليل ميزان المدفوعات التنقيح السادس) المعد من قبل الصندوق وهذا

الدليل متسق تماما ومربوط ربطا كاملا مع نظام الحسابات القومية 2008

• مصادر اخرى

وزارة البترول ،الكهرباء ،الهيئة العامة للبترول ،وزارة السياحة، مجلس الوزراء،هيئة قناة السويس وغيرها

نظام 2008 وتعديلاته

نظام الحسابات القومية 2008 هو احدث إصدار إحصائي دولي للحسابات القومية و قد تم اعتماده من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة و هو استكمال لنظام 1993 لتحقيق التجانس الأكبر بين نظام الحسابات القومية و البيئة الاقتصادية الجديدة كما يعتبر نظام الحسابات القومية 2008 نظام لحسابات الاقتصاد الكلى حيث يعتمد على مجموعة من المفاهيم والتعاريف و التصنيف و يوفر الإطار الذي يمكن من جمع البيانات و تحليلها الاقتصادي لمساعدة صناع القرار في وضع السياسات الاقتصادية.

اهداف النظام

- يوفر طرقا بديلة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي وطرق عرض البيانات
- يقدم صورة متكاملة للموازنات في بداية ونهاية العام بما يوضح الاصول والالتزامات والتغيرات التي تحدث عليها خلال العام اثناء مزاولة النشاط
- يبرز النظام قطاع المشروعات المالية ودوره في العلاقات الاقتصادية والتطور في الادوات المالية
- يهتم النظام بالسكان والعمالة والتغيرات السعريّة والكمية وطرق قياساتها بهدف قياس التغيرات الحقيقية في الدخل والثروة

موقف بعض التعديلات التي تم تطبيقها في مصر

1 - الفروع المصطنعة لا تعتبر وحدة تنظيمية:

الفروع المصطنعة هي وحدات فرعية مملوكة بالكامل للشركة الأم و أنشئت لتقديم خدمات إلى الشركة الأم أو غيرها من الشركات في نفس المجموعة لتجنب الضرائب أو تقليل الخصوم في حالة الإفلاس .

الفروع المصطنعة لا تعتبر وحدة تنظيمية إلا إذا كانت مقيمة في اقتصاد مختلف عن الاقتصاد الذي توجد فيه المنشأة الأم.

* و هذه الحالة من الفروع المصطنعة مطبقة في مصر و تكون ضمن الحسابات الختامية للمنشأة الأم و سيتم فصلها بالاتفاق مع الجهاز المركزي للإحصاء

2- فروع الوحدة الغير مقيمة تعتبر وحدة تنظيمية

و هي عبارة عن المشاريع غير المنظمة و مملوكة بواسطة وحدة تنظيمية غير مقيمة تعالج على إنها وحدة مقيمة في الدولة الكائنة و تعامل على إنها وحدة مؤسسية.
* و هذه الوحدات يتم حصرها في مصر.

3-الإقامة بالنسبة للمشاريع العابرة.

نص نظام 2008 على تحديد الإقامة للمؤسسات التي تعمل سلسلة عمليات في أقاليم اقتصادية متعددة مثل أنشطة خطوط النقل البحري و شركات الطيران و خطوط الأنابيب و الجو و الإنفاق تحت سطح البحر فيوصى النظام بتوزيع عمليات الشركات إلى عدة أقاليم.

* و هذه الحالة مطبقة في مصر

4-الشركة القابضة التي تصنف ضمن قطاع الشركات المالية.

تعرف الشركة القابضة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد طبقا للتفتيح الرابع بأنها هي التي تملك أصول الشركات الفرعية و لكبها لا تقوم بأي أنشطة إدارية و بذلك تنتج هذه الوحدة خدمات مالية فقط و بناء عليه يوصي نظام 2008 بأن هذه الشركات القابضة مخصصة ضمن قطاع الشركات المالية و تعالج كمؤسسات مالية أسيرة.

*تم الاتفاق مع الجهاز المركزي للإحصاء حتى يتم فصل الشركات القابضة بنشاطها و معرفة الإطار.

5-المركز الرئيسي سيتبع القطاع المؤسسي و فوق النشاط الرئيسي.

يعرف المركز الرئيسي طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد الرابع بأنه الذي يقوم بالإشراف على وحدات أخرى للمؤسسة و القيام بالأعمال التنظيمية و التخطيطية و صنع القرار. مثل هذه الوحدات تتبع خدمات مالية أو غير مالية ضمن إنتاج فروعها لذلك يوصي نظام 2008 بأن المركز الرئيسي ينبغي أن يكون ضمن قطاع الشركات غير المالية مالم يكن جميع الفروع التابعة له شركات مالية و في هذه الحالة ضمن قطاع الشركات المالية.

*هذه الحالة مطبقة في مصر

6-التعريف على الخدمات المالية.

وسع نظام 2008 تعريف الخدمات المالية لإعطاء الاهتمام لهذه الخدمات و هي بخلاف خدمات الوساطة المالية و هي تشمل كل من إدارة المخاطر المالية و تحويل السيولة و خدمات المراقبة و مخاطر السيولة و خدمات التأمين التجارية.
*منذ العام المالي الماضي استحدثت صندوق للمخاطر

7- البحوث و التطوير ليست أنشطة فرعية

لايعامل نظام 2008 البحث و التطوير على انه نشاط فرعى لان البحث و التطوير من الأعمال الإبداعية التي تزيد من رصيد المعرفة و لكن يشمل رأس المال البشرى ضمن الأصول.

و يوصى نظام 2008 بإنشاء منشأة منفصلة كما يوصى بان إنتاج البحوث و التطوير يقيم بسعر السوق لو تم شراؤه من الخارج و مجموع التكاليف لو تم داخل المنشأة.

كما تقيم البحوث و التطوير بقيمة المتحصلات من المبيعات و العقود و العمولات في حالة قيام معاهد البحوث و المختبرات المتخصصة بها.

*يتم تطبيق هذه الحالة في مصر

8- طريقة حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة.

أوصى نظام الحسابات القومية 2008 بأن خدمات الوساطة المالية لا تنطبق إلا على القروض و الودائع مقدمة أو مودعة بواسطة المؤسسات المالية فقط و يتم حسابها عن طريق هذه المعادلة:

$$Yd + (rr-rd)Yl$$

Yd الودائع

Yl القروض

rr السعر المرجعي

rl سعر الفائدة على القروض

rd سعر الفائدة على الودائع

كما يوصى نظام الحسابات القومية 2008 بأن استهلاك خدمات الوساطة المالية يوزع بين المستخدمين (الذين يمكن أن يكونوا مقرضين أو مقترضين) و تعالج إما استهلاك وسيط أو استهلاك نهائي.

*قد تم تطبيق هذه المعادلة و كذلك توزيعها حسب القطاع المستهلك.

9- تسجيل إنتاج خدمات التأمين على غير الحياة.

يوصي نظام 2008 بأن إنتاج التأمين على غير الحياة يحسب باستخدام التعويضات و الأقساط المعدلة و بالتالي ليست بالضرورة هذه الأقساط و المطالبات أن تكون بينها مساواة لكل فترة. لذلك قدم نظام 2008 ثلاث طرق لتقدير إنتاج خدمات التأمين على غير الحياة:

a. نهج التوقع

b. نهج المحاسبة

c. نهج التكلفة

*و في مصر يتم تطبيق نهج المحاسبة

10- إعادة التأمين يعالج مثل معالجة التأمين المباشر.

يوصي نظام 2008 أن إعادة التأمين ينبغي معاملته بنفس الطريقة التي تعالج بها التأمين المباشر و الخدمات التي تنتجها شركات إعادة التأمين تعامل كاستهلاك وسيط لشركات التأمين المباشر. *تطبق هذه المعالجة في مصر.

11- تقييم الإنتاج بغرض الاستخدام الذاتي النهائي بواسطة الأسر و الشركات تشمل عوائد رأس المال.

يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه لتقدير قيمة إنتاج السلع و الخدمات المنتجة للاستخدام النهائي من جانب الأسر و الشركات فيجب أن تتضمن تكلفة عائد رأس المال في حالة أن هذا المنتج سوقي و لكن في حالة المنتج الغير السوقي لا يتم إضافة تكلفة رأس المال.
*الإنتاج في مصر يكون إنتاج شامل و يكون الإنتاج بغرض الاستخدام الذاتي النهائي و لكن بدون حساب تكلفة رأس المال.

12- شملت التعديلات مفهوم الإنفاق الفردي والجماعي من السلع والخدمات وتصنيفاته حيث يتضمن التعديل إعادة تصنيف الإنفاق الفردي والتميز بينه وبين الإنفاق الجماعي لدى الحكومة حسب التصنيف الوظيفي:

الإسكان والمرافق المجتمعية

الصحة

الشباب والثقافة والشئون الدينية

التعليم

الحماية الاجتماعية

* تم تطبيق التعديلات للإنفاق الفردي

13- حدود الأصول و توسعها لتشمل البحث و التطوير

حث نظام 2008 على أن نشاط البحث و التطوير لا يعامل على انه ناتج فرعي و لكن يتم رسملته إلا في حالة أن النشاط لا ينطوي على فائدة اقتصادية ففي هذه الحالة يعامل البحث و التطوير على انه استهلاك وسيط كما يوصى نظام 2008 بالتالي:

1- يقدر البحث و التطوير الذي تقوم به الوحدات الحكومية و الجامعات و المنظمات التي لا تهدف للربح على أساس مجموع التكاليف مع استبعاد عائد رأس المال .

2- تقدر خدمات البحث و التطوير التي تنتج للحساب الخاص بالأسعار الاساسية على أساس مجموع تكاليف الإنتاج مع استبعاد تكلفة رأس المال.

3- تقدر خدمات البحث و التطوير التي تقوم الوحدات المتخصصة و معاهد البحوث و المختبرات بقيمة المتحصلات من المبيعات و العقود و العمولات و الرسوم مضاف إليه

تكلفة رأس المال.

*في مصر نجد أن خدمات البحث و التطوير التي يتم شراؤها تعتبر كأصل وإنتاج

14- برامج الحاسب عدلت لتشمل قواعد البيانات

يوصى نظام 2008 جميع قواعد البيانات التي يمكن الاستفادة منها لمدة اكثر من سنة واحدة ضمن الأصول الثابتة

وتقيم بسعر السوق في حالة شراؤها من السوق لكن التي تعد داخليا تقدر بالسعر الاساسي

* يتم تطبيقه

15- تحديد نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام والخاص

يتم تطبيقه

• 16- الموائمة بين مفاهيم الحسابات القومية والتنقيح السادس لميزان المدفوعات

تم الاتصال بالبنك المركزى وسيتم تطبيقه بحلول عام 2014

استراتيجية تطبيق نظام الحسابات القومية 2008

- 1- تحديد الوضع الحالى للحسابات القومية وتحديد الاحتياجات المطلوبة التى تفى هذه الاحتياجات وتغطى القطاعات والانشطة الاقتصادية
- 2- وضع خطة لتطبيق النظام على المدى المتوسط 3 سنوات وكذلك على المدى البعيد
- 3- مراجعة الاطر الحالية وعمل سجلات ادارية بالاتفاق مع الجهاز المركزى للاحصاء
- 4- توفير البيانات فى صورة تسمح بتركيب باقى الحسابات التى تلى حساب راس المال وتكون وفقا للدلالة والتصانيف الدولية المتعارف عليها
- 5- الاتفاق مع الجهاز المركزى على تصميم الاستثمارات التى بموجبها يتم جمع البيانات وذلك لوضع البيانات المطلوبة لتفى بتكاملة الحسابات
- 6- التنسيق مع الجهاز المركزى للاحصاء لاجراء عدد من المسوح والتعدادات الاقتصادية التى تخدم تطبيق النظام حيث سيقوم الجهاز باجراء تعداد اقتصادى لهذا العام
- 7- التنسيق مع البنك المركزى لاعداد ميزان الدفوعات وفقا للتنقيح السادس وباقى متطلبات 2008
- 8- الاتصال بالمؤسسات المالية المختلفة لتطبيق التوصيات المتعلقة بالسياسات والاحصاءات النقدية
- 9- اعداد الحسابات القومية وفقا لمفاهيم القطاعات المؤسسية الرئيسية والفرعية
- 10- استخدام التقنية الحديثة من برامج جاهزة وغيرها
- 11- تطوير الارقام القياسية الحالية وتركيب ارقام ومؤشرات كمية وسعريّة تفيد تركيب الحسابات القومية بالاسعار الثابتة
- 12- تدريب الكوادر العاملة على نظام 1993 وكذلك 2008
- 13- توفير مجالات التعاون الفنى والتدريب المحلى والتدريب الخارجى بمساعدة المنظمات الدولية

الاجراءات المتخذة لتنفيذ نظام 2008

- تم تحديد المستخدمين للحسابات القومية
- تحديد احتياجات المستخدمين
- تحديد المفاهيم الرئيسية للنظام
- تحديد المؤسسات التى تشارك فى جمع البيانات

الاجراءات المخططة

- وضع اتفاقيات مع المؤسسات المختلفة التى تشارك فى جمع البيانات
- تحديد الاولويات

الوسائل التي سوف تستخدم

- وثائق توجيهية
- تدريبات داخلية
- ورش عمل محلية وخارجية
- تبادل الافكار والخبرات مع المكاتب الاحصائية
- طلب الدعم من الجهات السياسية لضمان التنفيذ
- البحث عن مصادر تمويل لتفى باحتياجات النظام

المشاكل التي تعترض تطبيقات الحسابات القومية بصورتها المتكاملة في مصر :

- القصور الواضح في الاحصاءات النوعية وعدم الاتساق فيما بينها الامر الذي لا يخدم الانتقال الي المرحلة الثانية من البرنامج
- عدم الشمول في الاحصاءات النوعية وخاصة المتعلقة منها بالقطاع الخاص غير المنظم والانشطة التي تعمل خارج المنشآت وهي انشطة لا تتوفر عنها بيانات وغير مغطاه احصائيا ويتم تقديرها وفق طرق واساليب غير مباشرة وبهذه الصورة تفتح المجال للتدخل
- الاطر الاحصائية تعاني من مشاكل كثيرة وتؤثر تأثيرا قويا علي البيانات سواء المحسوبة عن طريق الحصر الشامل او العينة الامر الذي يجعلنا نشير الي اهمية اعداد السجل القومي للمنشآت وهو ما زال حتي الان محل الدراسة ولاشك ان السجل القومي للمنشآت لا يقل اهمية عن السجل القومي للسكان
- الانسياب والتدفق السريع والامن للبيانات بين المصادر المختلفة والادارة المعنية بالحسابات القومية ومعظمها من خارج الوزارة حيث ان وزارة التخطيط غير منتجة للبيانات الاحصائية النوعية اللازمة لتكوين الحسابات القومية
- دعاوي السرية بالنسبة لبعض البيانات وعدم توفرها نهائيا او توفرها جزئيا او عدم توفرها علي المستوي التفصيلي المطلوب لاغراض الحسابات القومية وعدم الاتساق فيما بينها
- عدم انتظام الدورية في تنفيذ المسوح الاحصائية والتعدادات الاقتصادية (سيتم تنفيذ تعداد اقتصادي هذا العام) وعدم وفاء البيانات التي يتم جمعها لاغراض الحسابات القومية
- عدم الالتزام بالاطر المفاهيمي للحسابات القومية عند اعداد الاحصاءات النوعية
- ارتفاع نسبة عدم الاستجابة في نتائج بعض الاحصاءات النوعية يمثل عاملا هاما خاصة في ظل مشكلة صعوبة التعرف علي الاطار الحقيقي الذي يجب تحديثه بصفة دورية
- قلة عدد الكوادر الاحصائية بادرارة الحسابات القومية وعدم توفير اعداد مناسبة من الكوادر الجديدة للحل

